

الفصل الثاني عشر

منهجية البحث الوثائقي والتاريخي

أولاً - نطاق وأهمية البحث الوثائقي : يعود مصطلح البحث الوثائقي إلى النشاطات العلمية، التي يقوم بها الطالب الباحث لتعلم الحقائق والمبادئ الجديدة، عن طرق دراسة الوثائق والمسجلات . وعلى الرغم من أن هذا النوع من البحوث، يمكن أن يستخدم في جميع المجالات الأكاديمية، إلا أنه ذو أهمية خاصة في دراسة التاريخ والآداب واللغات والإنسانيات على وجه العموم، ويستخدم علماء التاريخ هذه الطريقة بشكل ثابت، مما أدى إلى تسميتها في كثير من الأحيان بالطريقة التاريخية .

وينبغي أن نشير في هذا المجال إلى أن التاريخ ليس مجرد قائمة بالأحداث في ترتيبها الزمني، أنه السجل الثال على إنجازات الإنسان، إنه رواية حقيقية متماسكة للعلاقات بين الأشخاص والأحداث والزمان والمكان .

والناس يستخدمون التاريخ لفهم الماضي، ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية، ويمكن أن يواجه التحليل التاريخي نحو شخص معين، نحو فكرة، نحو حركة، أو نحو مؤسسة أو هيئة معينة، ومع ذلك فلا يمكن أن يعامل كل واحد من هذه الجوانب في عزلة عن الجانب الآخر، فلا يمكن مثلاً أن تخضع شخصاً ما للبحث التاريخي، دون اعتبار لتفاعله مع الأفكار والحركات والمؤسسات القائمة في عصره، وتحدد البؤرة (وهي الشخص الذي تخضعه للبحث في هذا الحالة) نقطة التركيز فقط، التي يوجه إليها باحث التاريخ انتباهه .

وعلى الرغم من أن البحث الوثائقي ذو أهمية بالغة في فحص أحداث الماضي (في الواقع هذا النوع من البحث هو الطريقة العملية الوحيدة) إلا أن البحث الوثائقي يمكن استخدامه كذلك بشكل مفيد في دراسة الأمور الجارية، وعلى سبيل المثال، فقد استطاع أخصائيو الشفرة والكتابة السرية الأمريكيون أن يستعينوا بطرق البحث الوثائقي لحل شفرة العدو وبالتالي ترجمة رسالاته العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، أي أننا

لا ينبغي أن نعتبر البحث الوثائقي محدوداً بالدراسات التاريخية .

وربما تعتبر هذه الطريقة التي تتصل بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات أقدم شكل من أشكال البحث الحقيقي، ولقد استخدمها المؤرخون اليونان القدماء، واستخدمها أرسطو في دراسته عن الدمار والشعر اليوناني، ولقد طرأ على هذه الطريقة الوثائقية الكثير من التنقيح في العصر الحديث، وبالتالي أصبحت أكثر دقة مما كانت عليه أيام الفلاسفة وعلماء التاريخ اليونان .

ويتضمن البحث الوثائقي بصفة أساسية وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية .

وعلى الرغم من أن هذه العلمية مطبقة بطريقة أشمل فيما يتعلق بالوثائق الإنسانية، إلا أنها يمكن أن تكون مفيدة أيضاً في دراسة المسجلات - غير الإنسانية - ذات الأشكال المتعددة ؟ ففي الجيولوجيا مثلاً يمكن دراسة تطور الأرض عن طريق تجميع ودراسة الصخور والحفريات من الطبقات المختلفة . فالوثائق التي يتم فحصها في هذه الحالة ليست مسجلات مكتوبة أو حتى آثاراً ومخلفات للنشاط الإنساني، فهذه المسجلات هي مجرد حقائق طبيعية تمثل سجلاً للأحداث، يمكن ملاحظته، كما تتصف هذه الحقائق بالاستمرار والدوام إلى حد كبير، فالحفريات نفسها تدلنا على حياة ما قبل التاريخ، بطريقة أفضل وأكثر أصالة مما يمكن أن نتعلمه من المسجلات المكتوبة مهما كانت كاملة ودقيقة .

وقبل أن نتناول كيفية دراسة الوثائق فيمكن أن نشاءل أولاً لماذا ندرس الوثائق أصلاً ؟ أن الإجابة عن ذلك تتصل برغبة الإنسان في التعلم . وسواء كانت هناك فائدة أو قيمة علمية من دراسة التاريخ الإنساني المسجل (أو عصور ما قبل التاريخ) أو لم تكن هناك قيمة فعلية، فإن معظمنا يهتم بالتعلم والتأمل في الأحداث الماضية .

إن حب الاستطلاع إذن، سيزودنا بتبرير كاف على أية حال بالنسبة للدراسة الوثائقية، ومع ذلك فيبدو أن هذه الوسيلة تمدنا ببعض التعميمات - بناء على الأحداث الماضية - والتي يمكن أن ترشدنا في سلوكنا الحاضر .، هذا فضلاً عن أن الأفكار

والاتجاهات الجارية تبدو مفهومة بطريقة أفضل عندما نتعرف على أصولها والخطوات التي تمت خلال عملية النمو، ومعنى ذلك أن الوثائق لا تعتبر ذات قيمة أثرية فحسب، ولكنها تعطينا قسوة مستزايدة لفهم الطبيعة وفهم أنفسنا، ونحن ندرس سجلات الماضي والحاضر لفهمها واكتشاف الحقائق منها وكذلك نتعلم أشياء وحقائق عن مؤلفيها وواضعيها (في حالة المسجلات الإنسانية) . وأخيراً فنحن ندرس الوثائق للوصول إلى التعميمات (الفروض أو النتائج) عنها .

1- التاريخ والعلم : هناك اختلاف في الرأي حول نشاطات الباحث التاريخي وهل تعتبر جهوده علمية أم لا ؟ وهل هناك شيء اسمه البحث التاريخي ؟ ويمكن أن نعرض وجهة نظر أولئك الذين يتخذون الموقف السلبي نحو البحث التاريخي في البنود التالية :

1- على الرغم من أن غرض العلم هو للتنبؤ، فإن البحث التاريخي لا يستطيع دائماً أن يعمم على أساس الأحداث السابقة، ذلك لأن الأحداث السابقة كانت غالباً غير مخططة أو أنها لم تتطور كما هو مخطط لها، لأن هناك عوامل أخرى كثيرة لا يمكن التحكم فيها، وكذلك لأن تأثير واحد أو عدد قليل من الأشخاص كان حاسماً، وعلى ذلك فإن نفس النموذج بما يشمل من عوامل سوف لا يتكرر أبداً .

2- يعتمد الباحث التاريخي بالضرورة على الملاحظات التي يبيدها الآخرون وغالباً ما يشك في نزاهة وكفاءة هؤلاء الشهود نظراً لتحيزاتهم الشخصية، ومعنى ذلك باختصار أن الموضوعية في البحث التاريخي أمر مشكوك فيه .

3- أن للباحث التاريخي يشبه كثيراً ذلك الشخص الذي يحاول استكمال " ألغاز الصور المقطوعة " حيث لا توجد أجزاء كثيرة من تلك الصور، وعلى أساس الدليل غير الكامل، فيجب على الباحث إذن أن يملأ الفراغات باستنتاج ما حدث وسبب حدوثه .

4- أن للتاريخ لا يعمل في نظام مقلد . مثل ما يحدث في معمل العلوم الطبيعية، فالباحث التاريخي لا يستطيع أن يتحكم في ظروف الملاحظة ولا يستطيع تناول المتغيرات ذات الأهمية والدلالة .

أما أولئك الذين يعتبرون أن البحث التاريخي له بعض صفات البحث العلمي فيعتمدون على المبررات التالية :

1- يحدد عالم التاريخ مشكلة معينة للبحث، ويضع الفروض أو الأسئلة التي تتطلب

إجابة عليها، وهو يجمع ويحلل البيانات والمعلومات الأولية وهو يختبر الفرض حتى يثبت اتفاده أو عدم اتفاده مع الدليل، وهو يضع أخيراً التعميمات والنتائج .

2- على الرغم من أن عالم التاريخ قد لا يكون قد شهد حادثاً معيناً، كما أنه لم يجمع بياناته مباشرة في كثير من الأحيان ومع ذلك فلدیه شهادة العديد من الشهود الذين حضروا الحدث ورأوه من مختلف جوانبه، ومن الممكن أن تزودنا الأحداث التالية بمعلومات إضافية غير متوفرة للمشاهدين المعاصرين، فعالم التاريخ إذن يخضع لدليله بشدة للتحليل النقدي وذلك للتعرف على أصالته وصدقته ودقته .

3- عندما يقرأ عالم التاريخ نتائجه فإنه يستخدم قواعد الاحتمالات المتشابهة كتلك التي يستخدمها علماء العلوم الطبيعية .

4- على الرغم من أن عالم التاريخ لا يستطيع التحكم في المتغيرات بصفة مباشرة، فإن هذا العيب ليس قاصراً على المنهج التاريخي، بل هو يميز البحوث السلوكية كلها خصوصاً تلك التي لا تستخدم فيها البحوث المعملية . وذلك مثل الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد وغيرها .

وعلى كل حال، فإن أكثر العوامل التي تحد من فعالية المنهج الوثائقي، هو أنه "غير مباشر" أي أنه يجب أن يعتمد على المصادر الأخرى . والطريقة أو المنهج الوثائقي هو منهج نقدي، وبالتالي فإن المصادر معرضة للنقد الخارجي والداخلي، والنقد الخارجي يتصل بأصالة الوثيقة أي بشكلها وبمظهرها، ولكن النقد الداخلي يتعلق بمعنى الوثيقة ودرجة اتصالها بالحقبة .

إن تفسير المسجلات هو النقطة المركزية في البحث الوثائقي، ولما كانت هذه المسجلات والوثائق هائلة الحجم أحياناً، فينبغي على الباحث أن يتعلم طريقة المعاينة وحسن الاختيار منها، حتى يستوفي البحث أركان الدراسة من جوانبها المختلفة .

2- أنواع الدليل التاريخي: هناك مصادر أو أدلة أولية أخرى ثانوية، والمصادر الأولية هي تلك المعاصرة للحدث أو الشخص أي أنها أقرب ما يمكن للحدث، أما المصادر أو الدليل الثانوي فهو غير المعاصر للأحداث أي أنه ليس هناك حلقة مباشرة بينه وبين الحدث، وعلى الرغم من أن الدليل الأولي هو أساس البحث الوثائقي والتاريخي، إلا أن الدليل الثانوي قد يكون له نفس أهمية الدليل الأولي . هذا وتتجمع البيانات والمعلومات في

البحث الوثائقي من مصادر عديدة منها :

1- المدونات والوثائق الرسمية : وهذه يمكن أن تشمل المسجلات الشرعية (التي تصدرها المحاكم مثلاً) القوانين وغيرها من الأحكام التشريعية، ومضابط الاجتماعات والتقارير الإدارية (كالتقرير الرسمي لمؤسسة حكومية أو مدير جامعة لمجلس الجامعة...الخ) تقارير اللجان في المنظمات والنوادي المختلفة، التقارير السنوية، الشهادات الشرعية الخاصة بالأفراد (العقود والاتفاقات) أو التي تمنحهم قوة معينة على أفراد أو جماعات آخرين (كالإجازات والمواثيق .. الخ) وغير ذلك من الوثائق المشابهة التي تدل على القرارات والأعمال الرسمية .. وهذه الوثائق تشكل من غير شك مصادر للمعلومات الدقيقة نظراً لحرص الجهات الرسمية على دقة هذه الوثائق واكتمالها وحفظها بعناية .

2- التقارير الصحفية : على الرغم من أن هذه التقارير لا تكون دائماً دقيقة في التفاصيل التي تنشرها (وحتى الحقائق يمكن أن تفسرها أو تعرضها بأكثر من طريقة واحدة) فإن هذه التقارير - خصوصاً تلك التي تنشر في الصحفية أو الصحف المحترمة - تزودنا عادة بالحقائق الضرورية، وتعتبر سجلاً دائماً للأحداث التي تحدث يوماً بعد يوم في العالم. وتزداد أهمية الصحف كمصادر للمعلومات، عندما لا تكون هناك رقابة عليها في البلد الذي تصدر فيه، ومع الرقابة تصبح الصحف مجرد وسط إعلامي للدعاية الرسمية حيث تميل نحو التحيز السياسي أو الاقتصادي وتتشكل الافتتاحيات وكتابات التحرير طبقاً لذلك، ولكن يجب على كل حال أن نميز بين التقرير الحقيقي والتعبير عن الرأي (كما هو الحال في مقال رئيس تحرير إحدى المجلات)، ومن الواضح أن الصحف والمجلات لا تكون بدقة واكتمال المصادر الرسمية أو العلماء، وعلى ذلك فعلى الباحث أن يستخدم الصحف والمجلات عند عدم توفر المسجلات الرسمية .

3- تقارير شهود العيان عن الأحداث : إذا لم يستطع الباحث أن يشهد الأحداث بنفسه (وهذا ما سوف يحدث عادة خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا التاريخية) فإن وجود أحد الأشخاص الذين شهدوا الأحداث يعتبر مصدر للمعلومات مرغوباً فيه، وتأخذ هذه الشهادة الشكل الشفوي (عندما يتحدث الباحث مع الشاهد) أو تأخذ شكلاً مكتوباً . فعند دراسة

أحوال المدارس في سورية منذ قرن مثلاً، فمن المفيد التحدث إلى شخص تعلم أو درس في إحدى هذه المدارس التي تعتبر نموذجاً لمدارس هذا الوقت .

ونظراً لعدم الاطمئنان إلى الذاكرة الإنسانية . فإن شهادة شاهد عيان " مكتوبة " وقت الأحداث نفسها سوف تكون أكثر ثقة من محاولة الشخص تذكر الأحداث بعد مضي وقت طويل عليها، أي أن التقرير أو السجل المكتوب يبدو عادة أكثر مدعاة للثقة من التقرير الشفوي، وإن كان ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه .

4- المصادر الشخصية (كالمسائل والمفكرات) : يفترض أن الأوراق الشخصية كالمسائل والمفكرات لم يكتبها أصحابها بغرض النشر، وعلى ذلك فهي تكشف معلومات عن الأحداث أكثر تفصيلاً وصراحة مما تغطه الوثائق والمسجلات العامة . وهذه البيانات والمعلومات التي يستقيها الباحث من الكتابات الشخصية، تعتبر ذات أهمية في عمل الدراسات البيوجرافية (تاريخ الأشخاص) .

5- المذكرات والتراجم : وهذه المصادر - إذا كانت موثوقاً بها - تكون مفيدة في مراجعة الحقائق المتوفرة فعلاً عن حياة الشخص، ولكن هذه المصادر نادرة ما تؤسس حقائق جديدة، ومن المفضل الاستعانة بالمصادر المباشرة والأصلية (كما ذكرنا مسبقاً) إذا أمكن الحصول عليها، كما أن المعلومات المنشورة في قصة حياة الأشخاص الذين تهمنا مذكراتهم يمكن أن تفيد في تتبع نمو وتأثير بعض الحركات أو الأفكار التاريخية، إن حياة وأفكار الرجال الذين وضعوا الأساتير الأولى في حياة الأمة، أو أولئك الذين قاموا بالثورة الوطنية - لها أهمية بالغة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

6- الدراسات والكتابات التاريخية : وإذا اعتمدت هذه الدراسات على الفحص العلمي، فإن الكتابات التاريخية يمكن استخدامها بعض الثقة، وإن كان فحص المواد والمصادر الأصلية يكون أفضل دائماً، إن المستخلصات التاريخية تعتمد عادة على المصادر المباشرة.

7- الدراسات الوصفية التي تمت في وقت سابق : إذا لم يكن بالإمكان تكرار نفس الدراسات العلمية التي تمت في وقت سابق (مثل القيام بتجارب أو دراسات مسحية) فإن هذه الدراسات تصبح مصدراً وثائقياً للمعلومات، وتقرير الدراسة يستخدم بنفس الطريقة التي تستخدم بها أي وثيقة تاريخية أخرى .

8- الكتابات الأدبية والفلسفية : إن الإنتاج الأدبي كالأشعار والروايات المسرحية والمقالات، يمكن أن تزودنا بالمعلومات عن الأحداث الفعلية، ولكن الباحث يميل غالباً إلى فحص هذا الإنتاج بالنسبة للأفكار التي تحتويها، وفي الدراسات الأدبية واللغوية فإن الكتابات نفسها تشكل المصدر الضروري الحقيقي الوحيد عن البيانات والمعلومات .

9- البقايا الأثرية والجيولوجية : وعلى الرغم من أن هذه المسجلات لا تعتبر وثائق كالمسجلات المكتوبة إلا أن الطريقة وهي تكشف عن بيانات تستخدم في تكوين النتائج والفروض .

10- متنوعات وأعمال أخرى : وهذه تشمل الأعمال الفنية والموسيقية والآثار والمخلفات وغيرها من مصادر المعلومات المختلفة التي تعتبر مصادر وثائقية هامة في أنواع معينة من البحوث أو في حالة عدم وجود معلومات وبيانات أخرى .

إن العمل الرئيسي الذي يواجهه الباحث الذي يقوم بحل مشكلة تتطلب الدليل الوثائقي، هو تحديد واختيار الوثائق نفسها، وهذه الوثائق قد لا تكون سهلة المنال وتحتاج إلى عمل وصبر عظيمين لاكتشافها والحصول عليها . والمشكلة التي تتضمن البحث الوثائقي، لا يمكن حلها دون فحص المواد التي تحتوي على الدليل الضروري .

3- أهمية المصادر الأولية : من الأمور المتفق عليها أن الباحث لا ينبغي أبداً أن يستخدم نسخة من إحدى الوثائق إذا كان باستطاعته أن يرى الأصل، وعلى الرغم من أن صورة الوثيقة (إذا أحسن تصويرها) تكفي أحياناً كبديل للأصل إلا أن الباحث ينبغي أن يكون حريصاً على الإطلاع على الوثيقة الأصلية، ويزداد هذا الحرص إذا كانت الوثيقة (منشورة)، ذلك لأن الخطاب المخطوط فعلاً (الوثيقة) قد يدخل عليه بعض الأخطاء التي تغير من معالمه الأصلية والغرض منه .

والوثيقة التي تعتبر مصدراً أولياً هي في معظم الأحوال المسجل المكتوب لما رآه الكاتب فعلاً أو سمعه . ويمكن أن يكون التقرير الصحفي مصدراً أولياً إذا شاهد المراسل الصحفي بنفسه الحدث الذي يكتب عنه، ولكن المواد التي يقتبسها مؤلف معين من كتابات مؤلف آخر، لا يمكن اعتبارها مصدراً أولياً، وعلى الباحث قبل أن يستخدم هذه المعلومات والبيانات أن يطلع على الأصل المنشور أو غير المنشور للمواد التي اقتبس منها . والكتب والحواليات والموسوعات وغيرها من المصادر التي تنشر الملخصات والموجزات لا تعتبر

مصادر أولية، ذلك لأن هذه المراجع تعتمد في الأفكار والحقائق التي تنشرها لا على الملاحظة المباشرة ولكن على كتابات الآخرين .

والمعلومات والبيانات التي تمر على أيد كثيرة قبل أن تصل إلى يد الباحث - شأنها في ذلك شأن الإشارات - لا تحمل إلا قليلاً من الشبه مع النص الأصلي .. والسبب في ذلك يعود إلى الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة التي يقوم بها كاتب الآلة الكاتبة أو الطابع أو المحرر .. الخ، وقد أثبت البحث الدقيق في كثير من الحالات أن النصوص الأدبية أو التصريحات السياسية التي كانت تعزى لأفراد معينين، هي بعيدة كل البعد عما كتبوه أو قالوه، وعلى ذلك فإن الأساس الثابت الوحيد للنتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث في البحوث الوثائقية إنما يعتمد على استخدام المصادر الأولية، أي تلك المصادر القريبة على قدر المستطاع من الظاهرة الفعلية التي تخضع للبحث، ويذهب الباحث إلى أن الوثيقة المفقودة هي كصفحة انتزعت من كتاب تاريخ الإنسان ..

4- التقويم الخارجي للوثائق : ويتصل هذا التقويم بالتعرف على أصالة الوثيقة (وهناك التقويم الداخلي الذي يهتم بمعنى ودقة وقيمة البيانات التي تحتويها الوثيقة) إن عدد المزورين في التاريخ الإنساني كبير فضلاً عن أن هناك دائماً فرصة وجود خطأ غير مقصود .. ومن أشهر قصص التزوير في التاريخ الغربي قصة تزوير المشهورة باسم (هبة قسطنطين)، وقد حدثت في القرن الثامن - وعلى الأرجح بواسطة أحد رجال الكنيسة - وقد خولت الوثيقة المزورة للإمبراطور السلطة السياسية على جميع قطاعات إيطاليا . وهذه وغيرها كثير من الوثائق المزورة والتي عرفت باسم الأحكام البابوية الزائفة، وقد كشف عن زيفها في القرن الخامس عشر عالم الإنسانيات الشهير (لورنتيوس فاللا) .

وهناك كثير من التزوير يقوم به بعض المؤلفين والناشرين لإعادة طبع كتب معينة يعتقد بأنها نادرة ثم يبيعونها بأعلى الأثمان، بالإضافة إلى تزوير الوثائق ونشرها لتحقيق أهداف مالية أو سياسية أو قانونية معينة .

ومن القصص المشهورة عن هذا التزوير الرسائل الشخصية التي كتبها (لينكولن) بخط يده وظهرت في السوق مليئة بالأخطاء الواضحة والتي يسهل إثبات تزويرها وزيفها، وفي أحد هذه الخطابات أشار (لينكولن) إلى ولاية كانساس في فترة لم تكن هذه

الولاية قد أصبحت جزءاً من الولايات المتحدة بعد .

وهذه المحاولات يمكن أن يثبت تزويرها وزيفها بالتقييم الخارجي الدقيق الهادئ لكل وثيقة موضع الدراسة، وهذه القاعدة تنطبق على الوثائق " الجديدة " بصفة أساسية، أي تلك الوثائق التي لم تقيم بعناية في الماضي .. وهناك في كل مجال أكاديمي وثائق لا حصر لها والتي أصبحت أصالتها ثابتة، ومع ذلك فينبغي على الباحث - كقاعدة عامة - أن يتبنى موقف الشك ولا يأخذ أي شيء كقضية مسلمة . ويدرك الباحث أهمية الفحص المقارن للمسجلات المكتوبة - خصوصاً المسجلات غير الرسمية - بالمخطوطة المكتوبة بخط يد الشخص نفسه، وذلك للتعرف على درجة التشابه أو الاختلاف بين الخطين، ومع ذلك فمن العسير تحديد كاتب وثيقة معينة بطريقة لا ينالها الشك . وحتى التوقيع يمكن أن يسبب مشاكل للتأكد من صحته، وهناك بالإضافة إلى طريقة المقارنة المذكورة، وسائل أخرى لتقييم أصالة الوثيقة مثل التحليل الكيميائي والطبيعي للمادة التي كتبت عليها . لقد تغير فن صناعة الورق بالترجيح على مر السنين، ويمكن للباحث أن يحدد تاريخ الوثيقة بمعرفة مكان وزمان صناعة الورق، وينطق هذا التحليل الكيميائي على الحبر المستخدم فضلاً على طريقة الإخراج وسلامة الحروف والطباعة وحجمها وشكلها ما كان مستخدماً منها في ذلك الوقت .

ويستعين الباحث في التأكد من ذلك لا بالمعمل الكيميائي فحسب، بل العدسة المكبرة والميكروسكوب، والكاميرا، وغير ذلك من الوسائل التي تحدد درجة أصالة أو زيف الوثائق، كالأشعة فوق البنفسجية والتصوير بالفلوريسنت ... الخ . وعلى كل حال فالوثائق بالنسبة للباحث هي بمثابة الشاهد للمحامي في قاعة المحكمة، أي أن الوثائق هي مصادر للمعلومات يجب استخراج البيانات والمعلومات المتعلقة منها، وقبل أن تقبل المحكمة شهادة الشاهد فإنها تتأكد من هويته وتقيم مقدار الثقة فيه . وهناك بعض الأسئلة القليلة التي يحرص الباحث على الإجابة عليها عند فحص الوثيقة وأهمها :

- من الذي ألف هذه الوثيقة ؟

- هل العلاقة بينه وبين الوثيقة علاقة طبيعية ومقبولة ؟

- هل موضوع الوثيقة يمكن أن يكون داخل نطاق معارف هذا المؤلف ؟

- هل يمكن أن يكون المؤلف في المكان للمعين وفي الزمن المعين بالوثيقة ؟
- هل المعلومات الموجودة بالوثيقة قد وضعها المؤلف بنفسه في الوثيقة أم أنه نسخها ونقلها عن شخص آخر ؟
- هل البيانات والمعلومات الموجودة بالوثيقة تتفق مع المستوى المعروف لذكاء المؤلف وتعليمه وخبرته ومزاجه وطباعه ؟
- إن الإجابة عن هذه الأسئلة - وغيرها كثير - تساعد الباحث على الوصول إلى حكم سليم بالنسبة لأصالة الوثيقة من عدمها .

5- التقييم الداخلي للوثائق : إذا كان للتقييم الخارجي يهتم بهوية الوثيقة وأصالتها، فإن التقييم الداخلي يهتم بما تحويه هذه الوثيقة، بما تقوله، بمعناها، بدقتها، وبالثقة العامة في المعلومات الموجود بها، أي أنه عندما تثبت أصالة الوثيقة، فإن الباحث يجب أن يسأل نفسه عن دلالتها كمصدر للمعلومات . وكذلك عن أي نوع من البيانات تزودنا به الوثيقة لخدمة الغرض الذي نحن بصدده، وهو حل مشكلة البحث . فعندما نتناول المسجلات المكتوبة يجب أن نتأكد من معاني الكلمات والرموز الموجودة بها فكثيراً ما يحدث أن تكون لغة المخطوطة أو الوثيقة مميزة لفترة من الفترات (اللغة العربية في العصر الجاهلي، اللغة الإنجليزية القديمة) والتي لا تستخدم كثير من تعبيراتها في الوقت الحاضر، وفي أحيان أخرى قد يستلزم الأمر حل شفرة أو رموز سجل معين كتبن به مذكرات أحد الزعماء أو مشاهير الأئمة أو القن... الخ .

لقد اكتشف الباحثون علامات غريبة وصوراً على الآثار الحجرية وعلى ورق البردي في مصر، كما اكتشف الباحثون صور أخرى وعلامات من نوع آخر على أقراص الطين المحروق في أرض ما بين النهرين (العراق) وقد ظلت هذه العلامات والصور سنين طويلة دون ترجمة مدلولها، وفي حوالي عام 1800 استطاع (جورج فريديريخ جروتيغيند) أن يكشف أسرار الكتابة المسمارية الآشورية في بلاد فارس القديمة، كما استطاع (فرانسوا شامبليون) بعد ذلك بحوالي عشرين عاماً أن يترجم اللغة الهيروغليفية في مصر القديمة عن طريق دراسته لحجر رشيد .

هذا ويحتل تفسير النصوص أهمية كبيرة في كثير من الدراسات الأكاديمية والفلسفية والدينية والسياسية وغيرها حيث تدرس الكلمات والمصطلحات في بعض الأعمال دراسة

عميقة للتعرف على المعنى الذي يقصده الكاتب .

وقد يكون دراسة عصر المؤلف أو بلده عنصراً أساسياً وضرورياً لفهم كتاباته، ذلك لأن ما يقصده الناس بمصطلحات أو تعبيرات معينة في زمن معين قد يكون له معنى ومدلول آخر عن استخدام الناس في الزمن المعاصر، وعلى سبيل المثال فقد كان، الناس أيام الكاتب (شوسر) يستخدمون في كتاباتهم الأرقام 20، 50 للدلالة على " عدد كبير " ونتيجة ذلك عندما تحدث (شوسر) عن ملكيته لعشرين كتاباً، فإن الباحثين يفسرون ذلك لا بمعنى العدد المحدد وهو " عشرين " بل يفسرون ذلك على أن (شوسر) كانت له مكتبة بها كتب كثيرة، وربما نستخدم نحن الآن مصطلح " ألف صنف وصنف " لا للدلالة على عدد معين ولكن للتعبير عن عدد غير محدد من الأصناف .

إن تفسير معنى الوثيقة يمكن أن يكون شيئاً في غاية السهولة كما يمكن أن يكون شيئاً بالغ التعقيد لذا يتطلب في بعض الأحيان المعرفة الدقيقة بالتاريخ واللغات والسياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس وغيرها من الدراسات .. وفهم المقصود بالوثيقة ذو أهمية بالغة إذا أراد الباحث أن يعتمد على المعلومات والبيانات الواردة بالوثيقة لحل المشكلة التي تواجهه .

6- دقة الوثائق وصدقها : و إذا ما تحددت المعاني الموجودة بالوثيقة تحديداً واضحاً، فإن الخطوة التالية في تقييم الوثيقة داخلياً هي تقدير دقة وصدق هذه المعلومات الواردة بالوثيقة، ويجب على الباحث أن يتساءل عن مقدار كفاءة المؤلف ونزاهته وسمعته واهتمامه بالموضوع ؟ وهل كانت له وجهة نظر خاصة متميزة ؟ وهل قام بملاحظاته بنفسه أم أنه نقل عن الآخرين ؟ ومن المعروف أن اثنين ممن رأوا نفس الحدث قد يكون لهما تفسيرات مختلفة تبعاً لأسباب وتبريرات كثيرة، وإذا ما حدث نزاع بين العمال وأصحاب العمل، فإن ممثلي أولئك وهؤلاء غالباً ما يختلفون لا على تفسير الأحداث فحسب بل على وصف وبيان الحقائق المتعلقة بالموضوع، وخلاصة هذا كله أن الباحث لا يستطيع أن يتقبل المعلومات الواردة حتى في الوثائق الأصلية على علاتها وطبقاً لتفسير صاحبها، بل يجب على الباحث أن يستخدم كل وسيلة ممكنة للتأكد من مقدار صدق الكاتب والثقة فيما يكتبه، وعلى العموم ففي واقع الأمر، ليس هناك وثيقة تثبت دقتها المطلقة واكتمال معلوماتها عند فحصها الفحص العميق، ذلك لأن أخطاء الإنسانية تزحف

في كل مكان . وغاية ما يمكن أن نقوله هو أن بعض الوثائق فقط تثبت صحته ودقتها واكتمالها أكثر من غيرها .

7- بعض المخاطر في استخدام الوثائق : لقد تركز اهتمامنا السابق على المزالق التي تتصل بالوثيقة نفسها في أصلاتها وصلاحتها كدليل ودقتها، وغير ذلك، وهناك مخاطر رئيسة في استخدام هذه الوثائق، أولها هو عدم كفاية المعلومات والبيانات فيها . وثانيها : الاختيار غير السليم للمعلومات من هذه الوثائق، أي أخذ حقائق مبتسرة وإظهار جزء من الدليل وإغفال الجزء الآخر .

8- أشكال الدراسة الوثائقية : لما كانت جميع المعلومات عن الماضي تأتي من الوثائق والمسجلات فإن طريقة البحث الوثائقي هي للطريقة الوحيدة في الدراسات التاريخية، ولكن طريقة البحث الوثائقي تلعب دوراً هاماً كذلك بالنسبة للدراسة العلمية المتعمقة وتتاول خطوط هذه الدراسة ميادين كثيرة منها :

أ- تاريخ الحياة .

ب- تاريخ المؤسسات والهيئات .

ت- المصادر والتأثيرات .

ث- التحرير .

ج- تاريخ الأفكار .

ح- الجغرافيا .

ويعني البحث الجغرافي تحديد وتقييم الحقائق الأساسية عن حياة وشخصية وإنجازات شخص هام في مجال البحث الدراسي، فعالم الأدب سيتقصى حياة رجال ونساء الأدب، ودارس التربية سيتعرف على رجال التعليم، والعالم يهتم بحياة العلماء الآخرين وهكذا... الخ وهؤلاء جميعاً يجب أن يستخدموا طريقة البحث الوثائقي، ذلك لأن الحقائق الضرورية لتاريخ حياة الشخص لا يمكن تجميعها بالتجربة أو المسح أو دراسة الحالة، ويصدق تاريخ الأفراد على تاريخ المؤسسات والهيئات .

أما بالنسبة لدراسة المصادر والتأثيرات فهذه تتضمن محاولة تعلم كيفية تأثير أفكار الشخص (أو الجماعة) وكتابات وإنجازاته الأخرى، بعوامل التعليم والأصدقاء المحيطين به، والقراءة وأحداث حياته اليومية والبيئة المحيطة به، وتتم هذه الدراسة باكتشاف الدليل

الواضح عن هذه التأثيرات في كتابات الشخص أو تصريحاته الشفوية أو سلوكه العام، ففي الأدب مثلاً نجد كتاباً معيناً متأثراً بكتاب آخر، ونحن نذكر أن داروين قد تأثر في نظرية " الصراع من أجل البقاء " بأفكار (مالتوس) عن السكان وهكذا ...

أما بالنسبة لتحرير عمل أو أعمال مؤلف معين، لإنتاج نص حديث يصلح للقراءة أو نشر وثيقة نادرة ذات أهمية ودلالة في مجال معين، هذه وغيرها من النشاطات الأكاديمية المشابهة تعتبر شكلاً مفيداً من أشكال الدراسة الوثائقية، وقد يعنى ذلك أحياناً مجرد إعادة طبع مؤلف عام، ولكن اختيار هذا المؤلف ليس بالأمر السهل، كما قد تكون الترجمة أحد أوجه نشاط عملية التحرير، إن دراسة تاريخ الأفكار يتطلب تتبع الآراء والموضوعات الفلسفية والعلمية من أصولها وأشكالها الأولى خلال مراحل تطورها أو تتبع التغييرات التي حدثت في التفكير الشعبي واتجاهات الناس على مدى فترة معينة من الزمن، وفكرة نظرية التطور البيولوجي مثلاً يمكن تتبعها من أصلها القديم أيام الفلسفة اليونانية أو قبل ذلك حتى الوضع الحاضر وتأثير العلم الحديث .

وأخيراً فإن تجميع بيبليوجرافيا موضوعية يتطلب البحث الوثائقي أيضاً ؛ ذلك لأن البيبليوجرافيات تقدم للعلم والبحث خدمات أساسية وضرورية بما تقدمه للباحثين من قوائم بالأعمال والبحوث التي تمت في مجال محدد، وبالتالي تعمل البيبليوجرافيات على اختصار الوقت الذي ينفقه الباحث في تحديد المواد اللازمة لدراسته .

وعلى كل حال، فاستخدامات البحث الوثائقي كثيرة ومتنوعة، وطريقة البحث هذه مستخدمة أكثر من غيرها في مجالات الفن والجيولوجيا والتاريخ واللغات والأدب والموسيقى والفلسفة والعلوم الإنسانية، وفي مجالات أخرى كالجيولوجيا والكيمياء والاقتصاد والتعليم والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وعلم النفس والاجتماع فإن استخدام طريقة البحث التاريخي يكون أقل من غيرها من الطرق ولكنها ما زالت طريقة مفيدة جداً في هذه المجالات أيضاً سواء بمفردها أو كطريقة مكملة لطرق البحث الأخرى .

9- للفرض في البحث الوثائقي : ربما يذهب البعض إلى القول بأن البحث في الوثائق والمسجلات هو بحث يهتم بالتقيب عن الحقائق، وأن الفروض نادرة في هذا المجال، ونحن نؤكد مرة أخرى بأن أكبر نتائج البحث فائدة ودلالة تكون في التعميمات والمبادئ المستمدة من البيانات والمعلومات الحقيقية، والبحث الوثائقي من هذه الناحية قد أدى إلى تعميمات، وفروض كثيرة .

والباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، يدركون ويلاحظون الفروض أو التفسيرات للأحداث التاريخية فترة معينة (خصوصاً فيما يتعلق بالتعرف على كيفية وسبب وقوع هذه الأحداث)، فدراسة التاريخ العربي مثلاً خلال القرن الأخير ربما أدت بنا إلى تفسيرات أو فروض تتعلق بارتباط الأحداث في هذا الجزء من العالم ببداية الاستعمار البريطاني الفرنسي، وبزرع الدولة الصهيونية في قلب الوطن العربي بتأييد القوتين المنتصرتين بعد الحرب العالمية الثانية (روسيا وأمريكا) واعتماد هؤلاء والصهاينة على تعميق الصراعات الداخلية في الوطن العربي سواء على المستوى القطري أو القومي، وربما أدى بنا البحث الوثائقي والدراسات التاريخية للأحداث إلى الوصول إلى تعميمات ونتائج تشير إلى الطرق والبدائل التي يمكن أن يسلكها العرب .

ونحن نلاحظ أنه يمكن رد هذه الحالة (أو وضع الفروض) إلى التلخف الحضاري (بأبعاده الثقافية والإيديولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها) أو تأكيد العامل الاقتصادي مثلاً أو غير ذلك من التفسيرات والفروض . ومن الواضح أن كل واحدة من هذه التفسيرات تمثل تعميمات موضوعة بحرص وعناية معتمدة على البيانات الحقيقية المستمدة من تحليل الوثائق، ولقد أشرنا إلى هذه النماذج السابقة فقط - دون الدخول في مناقشات نقدية - وذلك للدلالة على مكان الفرض في البحث الوثائقي، أي أن استخدام الأسلوب الوثائقي يتضمن أكثر من مجرد تجميع الحقائق .

10- خصائص الدليل التاريخي : لقد أشرنا فيما سبق إلى نوع الدليل المقبول في البحث، والدليل - كما هو الحال في المحاكم - يجب أن يكون متعلقاً بالموضوع وأن يكون محسوساً وأن يكون كافياً وهذه هي الاختبارات التي تطبقها على جميع الوثائق والبيانات والمعلومات التي تحتويها هذه الوثائق.

فالدليل الذي تقدمه الوثيقة متعلقاً بالمشكلة إذا كان له وزن حقيقي بالنسبة لهذه المشكلة، و إذا لم يكن لهذا الدليل علاقة بالموضوع فلا يجب تقديمه كدليل مناسب، وقد تكون البيانات والمعلومات متعلقة بالمشكلة ولكن ليس لهذه المعلومات وزن حقيقي، وبمعنى آخر يمكن إهمالها والاستغناء عنها بسهولة، وهذه البيانات والمعلومات ليست مادية محسوسة، وبالتالي فليس هناك حاجة إلى اعتبارها دليلاً مقبولاً، وأخيراً فينبقى جانب الكفاية والأهلية وتعتبر الوثيقة دليلاً كافياً إذا ثبت أصالتها، و إذا كانت بياناتها

ومعلوماتها دقيقة ومناسبة، فالوثيقة الأصلية هي دليل طيب للشهادة ..
هذا ويستخدم الباحث الدليل الثانوي في الأحوال التالية :

- 1- كمعلومات خلفية عامة عن الحدث أو الشخص ... الخ .
- 2- بعض أنواع المعلومات التي يحتاجها الباحث وتكون غير متوفرة في مكان آخر .
- 3- التأكد من أن العمل الذي يقوم به الباحث بفحصه ودراسته لم يقم به شخص آخر .
- 4- الإفادة من أخطاء الآخرين الذين سبقوا الباحث .
- 5- يستعين به الباحث أيضاً في وضع تفسيره بالنسبة للفرض الخاص بمشكلة البحث وبالنسبة للنتائج التي توصل إليها ...

11- ملخص البحث الوثائقي : لعل المنهج الوثائقي أو التاريخي يعتبر أقدم مناهج البحث، وهو بمنهج يتطلب تحديد مشكلة البحث وتجميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بتلك المشكلة وتحديد مصادر هذه الحقائق الأولية والثانوية، ثم تصنيف هذه الحقائق وتحليلها وإيجاد العلاقة فيما بينها ثم عرض النتائج وتفسيرها، وما يهمننا في دراستنا للمنهج الوثائقي أنه طريقة لاختبار الفرض، بتحديد وتحليل البيانات والمعلومات من الوثائق والمسجلات ذات الأشكال المتعددة ... وهذه الأشكال تتراوح ما بين الآثار المكتوبة أو المطبوعة إلى التعليقات الشخصية المكتوبة والشفوية بالإضافة إلى الآثار والبقايا الأركيولوجية والجيولوجية، وطريقة البحث الوثائقي مستخدمة في مختلف المجالات العلمية . ولكنها مستخدمة بكثرة في التاريخ واللغات والأدب والفلسفة وغيرها من المجالات المتعلقة، ويجب على الباحث - بعد أن يحدد الوثيقة - أن يقيمها خارجياً للتأكد من أصالتها، ومن علاقتها بموضوع الدراسة، ومن ناحية قبولها كدليل .

ويمكن أن يقال - بصفة عامة - أنه يجب استخدام المصادر الأولية وحدها (إذا توفرت هذه المصادر بالطبع)، ومخاطر طريقة البحث التاريخي هي قلة البيانات والمعلومات بدرجة كبيرة فضلاً عن عدم الاختيار الصحيح للمعلومات المتعلقة بالموضوع. وقبل أن ينتهي الباحث إلى نتائج أخيرة في دراسته، يجب عليه أن يكون مقتنعاً - بما لا يقبل أي شك - باكتمال معلوماته الوثائقية، وأن يتوفر فيها شروط الدليل المقبول، وهو أن يكون متعلقاً بالموضوع وأن يكون مادياً محسوساً، وأن يكون كافياً .

ثانياً - منهج البحث التاريخي عند العرب (1) :

1- جمع المصادر : لقد نشأ علم التاريخ عند العرب المسلمين فرعاً من علم حديث، فمن الحري أن يتأثر بطريقة جمع الحديث ونقده، وأسلوب تدوينه . فالمؤرخون العرب في جمعهم "للخبر" (2)، كما في جمعهم "للحديث"، سعوا إلى المصادر الموثوقة، وإن كانت في بادئ الأمر مستتدة على الأكثر، إلى الرواية الشفوية . فالمصدر الموثوق هو إذا الشخص العدل، الذي له علم مباشر بالواقعة المروية، كأن يكون قد عاينها مباشرة أو اشترك فيها، أو أخذها من مظانها الأولى : كالرواة الأول النقات، أو من كتاب قديم، أو وثيقة مفقودة . ومن ثم كان المؤرخون ' في تقمشهم للوقائع التاريخية . وهذه أول خطوة من خطوات البحث التاريخي العلمي، يجوبون مختلف البقاع، ليحصلوا على المعلومات الصحيحة، من أناس عاصروها، أو من مستندات مدونة، سمعوا بوجودها . بل إنه عرف عن الواقدي مثلاً، أنه كان لا يثبت حوادثه عن الفتوح ما لم يعاين المواقع التي جرت فيها الغزوات، وكان لا يتوانى يسأل أبناء الصحابة عن الأمكنة التي استشهد فيها أبأؤهم ليذهب إليها. (3)

وهنا لا بد من التنويه، بأن عديداً من المؤرخين العرب قد اهتم "بالمكان" في دراساته التاريخية اهتماماً كبيراً، أو بتعبير آخر، بالمعلومات الجغرافية، واستند في ذلك إلى معاينة مباشرة بالمكان، أو إلى مصادر جغرافية أعجمية أو عربية. وبذلك مزج أولئك المؤرخون بين الجغرافيا والتاريخ . وأحسن مثل على ذلك "ابن العديم" (4) في كتابه عن تاريخ حلب، وغيرها.

وعندما اتسعت أطر الدولة، وانتظمت دواوينها، ونضج مضمون الكتابة التاريخية في أذهان المؤرخين، اعتمدوا على الوثائق الرسمية، وأوردوها بنصوصها في مدوناتهم . "قاليعقوبي" (5) قد خصص فصلاً خاصاً في تاريخه لمكاتبات الرسول والخلفاء الراشدين، و "البلاندي" ضمن أنساب الأشراف بعض الرسائل لشخصيات عدة منها عثمان بن

(1) - الصباغ، ليلى : دراسة في منهجية البحث التاريخي . ط8 (منشورات جامعة دمشق: 1990) . ص-ص: 55-65. يتصرف .

(2) انظر ما كتبه روزنثال حول «تاريخ الخبر» المصدر السابق : ص 95 فما بعد

(3) الخطيب البغدادي تاريخ بغداد . 14 ج. مصر 1349 هـ/1930 م ج 3 ص 6

(4) عمر بن أحمد العقيلي كمال الدين بن العديم . مؤرخ ومحدث (588-660 هـ/1192-1262 م) . كتابه الكبير «بخية الطلب في تاريخ حلب» وهو مخطوط . وله كذلك «زبدة الطلب في تاريخ حلب»

(5) أحمد ابن إسحاق . مؤرخ جغرافي كثير الأسفار (توفي بعد 292 هـ/905م له (تاريخ يعقوبي) .

عنان⁽¹⁾ . وكذلك فعل "الطبري"⁽²⁾ و"ابن الجوزي"⁽³⁾ في كتابه "المنتظم"⁽⁴⁾ و "العماد الأصفهاني"⁽⁵⁾ في كتابه "البراق الشامي"⁽⁶⁾ بل إن بعضهم كان يلاحق الوثائق الماضية ليُدون تاريخه منها.⁽⁷⁾

إن بعض المؤرخين اعتمد أيضاً ضمن مصادره النقوش الكتابية على الأبنية⁽⁸⁾ كالخطيب البغدادي، وابن الشحنة⁽⁹⁾، والأزرقي⁽¹⁰⁾، وكذلك النقوش على الأختام⁽¹¹⁾ . ويمكن القول أن المؤرخين العرب قد استخدموا مختلف العلوم والمعارف مصدراً لكتاباتهم التاريخية، واستناداً إلى هذا المضمون الشامل لمصادر التاريخ، قال ابن خلدون في مقدمته إن المؤرخ "محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة"⁽¹²⁾، حتى العلوم الطبيعية نفسها، كما فصّل ذلك في الثقافة المطلوبة في المؤرخ⁽¹³⁾، كما تبين جلياً في نقده لرواية (المسعودي) عن بناء (الاسكندر المقدوني) لمدينة الإسكندرية.⁽¹⁴⁾

وقد عمل المؤرخون على بيان مظانهم في مقدمات كتبهم⁽¹⁵⁾، أو في طليعة روايتهم لخبر، وفي القرون الأولى للتدوين التاريخي استخدموا "الاسناد" كما في "الحديث" : فكل واقعة يذكرونها، يسندونها إلى روايتها، حتى يوصلوها براويها الأول، الذي هو شاهد عيان، وبذلك كانوا أمناء في نقل الأخبار . بل إنهم في كل حادثة كانوا يقدمون الروايات المختلفة

- (1) ج 5، ص 64، 221 طبع جوتين . القمص 1936
- (2) انظر تاريخ الأمم والملوك . 8 اجزاء . طبع القاهرة 1358 هـ / 1939 م . ج 6، ص 194 فما بعد (مراسلات المنصور ومحمد النفس الزكية) و ج 8، ص 183 فما بعد (كتاب المعتضد في لعن معاوية) .
- (3) عبد الرحمن بن علي محمد الجوزي (أبو الفرج) علامة عصره (508-597 هـ / 1114-1201 م) له نحو (300) مصنف . من كتبه «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» في ستة اجزاء . طبع في حيدر آباد 1357 هـ
- (4) ج 6 . ص 293 (حوادث سنة 326 هـ)
- (5) محمد بن محمد عماد الدين الكاتب الاصفهاني (519-597/1125-1201 م) مؤرخ وعالم بالأدب لحق بصلاح الدين الأيوبي بعد نور الدين . واستوطن العماد دمشق . له «البرق الشامي» وهو مخطوط في سبعة مجلدات .
- (6) في الجزء الثالث Or Bruce II and Marsh 425 مخطوطة لبودليان رقم (سنوت 573-575) والجزء الخامس من (سنوت 578 و579) تصدير فرانز روزنثال، المصدر السابق . ص 169 . هـ 74 .
- (7) انظر علم لتاريخ عند المسلمين . ص 171
- (8) انظر حول الموضوع المصدر نفسه ص 167 فيما بعد
- (9) محمد بن محمد بن الشحنة الصغير (804-890 هـ / 1402-1485 م) مؤرخ وفتية من أهل . تنقل في مناصب الدولة المملوكية . له عدة تصانيف ومن بينها «الدر المنتخب في تاريخ ملكة حلب» طبع في بيروت 1909
- (10) محمد بن عبد الله : مؤرخ يمني الأصل من أهل مكة . له «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» توفي حوالي 825 هـ / 865 م
- (11) انظر علم لتاريخ عند المسلمين ص 180
- (12) المقدمة . بيروت . د . ت ص 9
- (13) المصدر نفسه . ص 28
- (14) المصدر نفسه . ص 36
- (15) انظر مثلاً مقدمة كتاب «شفاء الغرالم» للفاسي (المتوفى 832 هـ / 429 م) ومقدمة (خلاصة الأثر) للمحبي (المتوفى 1111 هـ / 1699 م)

حولها، ويلاحظ هذا بخاصة لدى الطبري . وقد يستطيل الاسناد لديهم: ففي كتاب "الأصنام" لابن الكلبي تتصل روايته السنديّة من عام 201 هـ إلى قرب عام 500 م وكذلك في مغازي الواقدي . وهذه «مبالغة محمودة في المحافظة على النصوص التاريخية الهامة، والكتب المعتمدة أمهات وأصولاً»⁽¹⁾. وعندما ترك المؤرخون العرب طريق الاسناد في ذكر المصدر، فإنهم كانوا يشيرون إليه عند الحديث عن كل ترجمة من تراجم الأشخاص، أو عند دراسة دول من الدول، أو يكتفون بما أثبتوه من تلك المصادر في مقدمات كتبهم - كما أشير إلى ذلك سابقاً - .

2 - النقد التاريخي عند العرب : بيّن القرآن الكريم، في آيات كثيرة، ضرورة إعمال العقل في ما يرى الإنسان ويسمع، وأكد على مفهوم التبيّن، والحجة، والبرهان، ووجوب "التثبت من الخبر" . ووفق في أمر الشهادة والشهود، وكلها أمور توجه الفكر إلى النقد العقلاني للأمور، وتبين الصدق من الكذب، والحقيقي من المزيف . فمن قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا، إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا، إن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين"⁽²⁾ وقوله أيضاً: "واشهدوا ذوي عدل منكم، وأقيموا الشهادة لله"⁽³⁾

ونبه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في أحاديثه، لضرورة تبين الصدق من الكذب، أو بتعبير أدق، نقداً لما يرى ويسمع . فمن أحاديثه : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"⁽⁴⁾ و "من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار"⁽⁵⁾ و "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"⁽⁶⁾ لأن الإنسان يسمع في العادة الصدق والكذب . فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب، لإخبار بما لم يقع فعلاً⁽⁷⁾ ومن ثم اتجه المسلمون الأول إلى تنقيح ما يروى من أحداث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاسيما بعدما تزايد وضع الأحاديث على لسان النبي زوراً وبهتاناً . وهكذا أوجد علماء الحديث تدريجياً، أصولاً نقدية للتمييز بين الصحيح والموضوع من الأحاديث، ولتصنيفها بحسب قربها من الحقيقة . واتبع المؤرخون العرب تلك الأصول للتحقق من "صحة الخبر" أيضاً . والأسلوب النقدي

(1) عبد الحميد الحادي . المصدر السابق الذكر ص 44 .

(2) سورة الحجرات . الآية (6)

(3) سورة لطلاق . الآية (2)

(4) مسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى 261هـ/875م) صحيح مسلم، بشرح النووي . 18 جزءاً للقاهرة . د.ت. ج 1 ص 62

(5) المصدر نفسه . ص 66

(6) المصدر نفسه . ص 73

(7) المصدر نفسه . ص 75 .

الذي ساروا عليه، واقتدوا فيه بعلماء الحديث، كان " التجريح والتعديل " أي أنهم كانوا يتابعون " الرواة " الذين أسندت إليهم الأخبار، ويعملون على دراسة شخصياتهم دراسة تفصيلية من حيث : تاريخ ميلادهم، ووفاتهم، وسيرة حياتهم، ومدى تكامل صفاتهم الجسمية (من سلامة في البصر والسمع وغيرهما)، وصفاتهم العقلية (من صحة في العقل، وفطنة، وقدرة على المحاكمة السليمة، والفهم الدقيق)، وأخلاقهم، وسلوكهم في معاملاتهم الحيائية، وميولهم الفكرية، والسياسية، والدينية، ومدى تحيزهم لمذهب ديني، أو فرقة سياسية، أو حاكم أو أمير . وكانوا يخرجون من عملية النقد تلك «تجريح» بعض الرواة، أي بذكر عيوبه الشخصية التي تجرده من صفة العدالة (الثقة والاستقامة)، فيوجه الطعن إليه، كأن يقال : ضعيف، أو ساقط الحديث، أو لا يحتج به أو كذاب ؛ أو " بتعديل " بعضهم الآخر، أي بيان الصفات الشخصية للراوي، التي تثبت أنه " إنسان عدل "، أي موضع التصديق والثقة، ككونه عالماً، نقي النفس، سليم السريرة، نقياً ورعاً، ومستقيماً في أخلاقه وسلوكه فيقال عنه بأنه ثقة، أو ثبت، أو حجة إلى غير ذلك من الصفات .

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله مسلم القشيري⁽¹⁾ " واعلم وفقك الله تعالى . أن الواجب على كل أحد ، عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من كل المهتمين ألا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقى منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"⁽²⁾ .

أما " الغزالي " فقد بين شروط " العدالة " في الرواية والشهادة، فقال: " العدالة في الرواية والشهادة، عبارة عن استقامة السيرة في الدين . ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب . ثم لا خلاف في أنه تشترط العصمة من جميع المعاصي . ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما يرد به، كسرقة بصلة، وتطفيف في حبة قسداً . وبالجملة، كل ما يدل على ركاسة دينه إلى حد يجتريء على الكذب للأغراض الدنيوية . كيف وقد شرط في العدالة، التوقي عن بعض

(1) حافظ من نعمة المحنثين . ولد بنيسابور ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق وتوفي بنيسابور عام 211 هـ/875 م . أشهر كتبه «صحيح مسلم» . جمع فيه (120.00) حديث . وقد شرحه كثيرون منهم «النووي» . الأعلام . ج8 . ص 117-118

(2) صحيح مسلم . للمصدر السابق ج1 صلى الله عليه وسلم 100

المباحات القاذحة في المروءة، نحو الأكل في الطريق . والبول في الشارع، وصحبة الأرزال والإفراط في المزاح " (1) .

وكذلك فعل " ابن صلاح " حيث قال : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً . ضابط لما يرويه . وتفصيله، أن يكون مسلماً بالغناً، عاقلاً . سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل . حافظاً إن حدث من حفظه . ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه . وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك، أن يكون عالماً بما يحيل المعاني ؟ . والله أعلم؟ " (2) .

وإن النهج النقدي السالف الذكر، أي " التجريح والتعديل "، هو ما يكون في " المنهجية العلمية للبحث التاريخي " المعاصرة، الجزء الأكبر من " النقد الباطني السلبي"، أو هو ما يسمى " بنقد المؤلف " . ولم يقتصر المؤرخون العرب والمسلمون في تقديمهم على الطريقة السابقة، بل اعملوا محاكمتهم للتمييز بين صحة المعلومات وزيفها، واتخذوا " الموازنة الزمنية " بين خبرين أو " الموازنة " بعامة، سبيلاً إلى ذلك . ومن بعض الأمثلة ما أورده " السخاوي " في كتابه حيث قال: " ومن الغريب ذكر الخطيب عبد الملك بن حبيب في الرواية عن مالك مع كونه لم يرحل إلا بدمونه بنحو ثلاثين سنة إنما ولد بعده، وروي سهيل بن زكوان أبو السندي عن عائشة وزعم أنه لقيها بواسط، وهكذا يكون الكذب. فموت عائشة كان قبل أن يخط الحجاج واسط بدهر " (3) بل أنهم استطاعوا بذلك النمط من الموازنة والمحاكمة الزمنية التاريخية أن ينتقدوا ما يدعى بأنه " وثائق "، ويظهروا زيفها (4) .

وإن المتتبع لحديث " ابن خلدون " عن " التاريخ " في مقدمته، ونقده للمؤرخين العرب، يرى بوضوح أنه كان مدركاً لمختلف عملياته وخطواته، حيث قال : إن المؤرخ

(1) المستقصى من علم الأصول . مصر . جزءان ج 1 ص 100

(2) اقتباس من أسد رستم : المصدر السابق . ص 107 .

(3) انظر : الإعلان بالتوبيخ: لمن ذم التاريخ . في فرانز روزنتال : المصدر السابق الذكر . ص 387، 390-391 .

(4) مثل على ذلك ما رواه للسخاوي في المصدر السابق ص 293 وفيه يقول: «لما أظهر بعض لليهود كتاباً وأدعى أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة للصحابة رضي الله عنهم، ونكروا أن خط علي رضي الله عنه فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الروساء ليبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحجة لي بكر الخطيب، فتأملته ثم قال هذا مزور . فقيل له : من أين لك هذا ؟ قال فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم من عام الفتح، وفتح خيبر كان سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بمئتين . فاستحسن ذلك منه . واعتمده، ولم يجز لليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره» .

" محتاج إلى مأخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر و تثبت، يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق " (1)

وبذلك يشجب «ابن خلدون» نقل المؤرخين عن بعضهم أو عن الرواة دون تدقيق أو تمحيص، ولا سيما أن بعضاً منهم رأى أن " النقل الدقيق " أمانة من الناقل، وضمناً لسلامة الحقيقة (2). ويحلل الأسباب التي تلزم المؤرخ على النقد و التمحيص بقوله : " ولما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقضيه، فمنها التشيعات للأراء والمذاهب فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه في التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلته قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحص فتقع في قبول الكذب ونقله . ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً، الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح . ومنها الذهول عن المقاصد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب . ومنها توهم الصدق وهو كثير . وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع، فينقلها المخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب، بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر، فستفيض الأخبار بها على غير حقيقة . فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا، وأسبابها، من جاه أو ثروة وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها . ومن الأسباب المقتضية له أيضاً، وهي سابقة على

(1) المقامة . ص 9 .

(2) لقد ذكر الطبري في مقامة كتابه ج 1 . ص . ما يلي: «في كتابنا هذا كان اعتمادي في كل ما لحضرت ذكره فيه مما شرطت إلي راسمة فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي لنا ذكرها فيه . والآثار التي لنا مسندها إلى روايتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس إلا اليسير اللطيل منه... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضيين مما يستكره قارنه لو يستشعنه سامعه من أجل أن لم يعرف له وجاها في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يزوت في ذلك من قلبنا وإنما من قبل بعض ناقليه إيتنا وأنا إنما لدينا ذلك على نحو ما لدي إيتنا»

جميع ما تقدم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث، والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك تمحيص الخبر، على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض، وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة، وينقلونها وتؤثر عنهم⁽¹⁾.

وقد ميز " ابن خلدون " في عملية النقد التاريخي وقواعدها بين نوعين من الأخبار: الأخبار الشرعية، التي هي من صميم التشريع الإسلامي، والطريق إلى معرفة الصحيح فيها من الموضوع، استخدم " التعديل والتجريح "، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها، حتى حصل للظن بصدقها، وسبيل صحة الظن، الثقة بالرواية، بالعدالة والضبط⁽²⁾.

أما النوع الثاني من الأخبار، فهو الأخبار عن الوقائع، فيها " لا يرجع (للتمييز بين الحق والباطل)، إلى تعديل الرواية، حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه، ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلاً . فلا فائدة للنظر في «التعديل والتجريح» . ولقد عد أهل النظر، من المطاعن في الخبر، استحالة مدلول اللفظ وتأويله، بما لا يقبله العقل، فالأخبار عن الوقائع لا بد في صدقها وصحتها من اعتبار " المطابقة "، فذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل، ومقدماته عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه، ومن الخارج، بالمطابقة . وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري، الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك، كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب، بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه .

وحينئذ، فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران، عملاً ما نحكم بقبوله، مما نحكم بتزيفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً، يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب، فيما ينقلونه⁽³⁾ . و" قانون المطابقة " الذي قال به " ابن خلدون " هو

(1) المقدمة . ص 35-36

(2) المصدر نفسه . ص 37

(3) المصدر نفسه . ص 37-38

فسي واقعه . قياس مدى مطابقة " الخبر المطابقة " الذي قال به " ابن خلدون " هو في واقعه . قياس مدى مطابقة " الخبر المنقول " لقواعد العمران البشري (الاجتماع البشري) وأحواله في الماضي، والحاضر، على السواء .

ولذا فإنه ألح على أن " صاحب هذا الفن (أي التاريخ) " " يحتاج إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم، والبقاع، والإعصار، في السير، والأخلاق، والعوائد، والنحل، والمذاهب، وسائر الأحوال، والاحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها، وأخبارهم حتى يكون مستوعباً لأسباب كل خبره، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها، وجرى على مقتضاها كان صحيحاً، وإلا زيفه واستغنى عنه " (1)

وقد نبه ابن خلدون المؤرخ إلى حقيقة هامة، وهي ضرورة عدم " الذهول عن تبديل الأحوال في الأجيال بتبديل الإعصار ومرور الأيام " (2)، عند القيام بعملية المطابقة أي عدم إغفال مفهوم التطور . " فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضيين ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجربها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيراً، فيقع في مهواة من اللغظ. (3)

وبذلك رسم " ابن خلدون " للمؤرخ طريقاً واضحاً في عملية نقد الخبر أو الواقعة. وهذا القانون الذي توصل إليه هو الذي دفعه في الحقيقة للبحث في " العمران البشري " وطبيعته وأحواله كي يصل إلى كنه الأمور فيه، فيكون قياسه للأخبار، وقياس زملائه لها، بقانون مطابقة سليمة وصحيحاً وهذا البحث الشامل في الاجتماع البشري أدخله في شعاب جميع المعارف سليماً وصحيحاً . وهذا البحث الشامل في الاجتماع البشري أدخله في شعاب المعارف في عصره ودفعه إلى استيعاب كل التاريخ العالمي، وأوصله إلى قوانين في التطور الاجتماعي والحضاري، وعلى فلسفة لذلك التاريخ . وقد جعل هذا البحث في كتابه الأول . من تاريخ " العبر وديوان المبتدأ والخبر " . والذي نطلق عليه نحن اليوم

(1) المصدر نفسه . ص 28.

(2) المصدر نفسه . الصفحة ذاتها .

(3) المصدر نفسه ص 29 .

اصطلاحاً، اسم "مقدمة ابن خلدون" - ورأي هذا المؤرخ الكبير، وبحق "أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة" (1) وهو بالإضافة إلى كل ذلك، مجمل لما يجب أن تكون عليه معرفة المؤرخ وثقافته، ونبراس يهتدى بما حواه .

(1) المصدر نفسه ص 38 .